

**The 58th Pugwash Conference
Justice, Peace and Nuclear Disarmament
The Hague, The Netherlands,**

17-20 April 2009

Report of Working Group 1

Nuclear Disarmament, Nonproliferation, and the 2010 NPT Review Conference

*Conveners: Sverre Lodgaard and Wael Al Assad
Rapporteur: Martin Butcher (martinbutcher@earthlink.net)*

**المؤتمر الـ ٥٨ لمنظمة الباجواش
العدالة والسلام ونزع السلاح النووي
لاهاي، هولندا**

17-20 أبريل/ نيسان ٢٠٠٩

تقرير مجموعة العمل ١

نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة منع الانتشار

**إدارة الحوار : سفير لودجارد - وائل الأسد
المقرر : مارتن بوتشر (martinbutcher@earthlink.net)**

خلال المؤتمر الـ ٥٨ لمنظمة الباجواش للعلوم والشؤون الدولية الذي عقد في لاهاي، هولندا، اجتمعت مجموعة العمل ١ لاستعراض موضوعات نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، ومؤتمر عام ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة منع الانتشار. تشكلت المجموعة من ٤١ مشاركا، من ٢٤ دولة تضم على وجه الخصوص جميع الدول الرئيسية في شمال شرق آسيا. وكما هي التقاليد في جلسات منظمة الباجواش، فقد لاحظت مجموعة العمل أن الكل يلتزم بقاعدة شاتام هاوس، مما خلق بيئة مواتية فريدة لمناقشة موضوعية خلاقة. محتويات هذا التقرير لا تحظى بإجماع الآراء، ولكن المقرر أعده ليسجل انطباعاته الشخصية عن النقاط البارزة. ومع ذلك، فإن مجموعة العمل ككل اتفقت على بعض التوصيات التي تضعها أمام مجلس منظمة الباجواش، كما سنوردها في نهاية هذا التقرير.

١. مناقشة عامة

كان هناك اتفاق عام على أن كلمة الرئيس أوباما في براغ قد ولدت كثيرا من الإثارة والحماس، لأنها في المقام الأول تشكل دليلا على إرادة سياسية قوية. لقد رسم الخطاب خطأ تحت سنوات بوش، "وضغط على زر الإعادة" ليرجع بالأمور إلى مفاوضات نزع السلاح الطموحة مع روسيا. بيد أن هناك خيبة أمل أطلقت في بيان الرئيس حين أشار إلى أن العالم الخالي من الأسلحة النووية قد لا يحدث في حياته. كان هناك توافق في الآراء بأنه من المهم محاولة الوصول إلى الهدف في وقت أقصر، وأن هناك ضرورات سياسية وعلمية وتقنية للتحرك بسرعة إلى الهدف النهائي المتمثل في التخلص من الأسلحة النووية.

وكان هناك إجماع على أن أكثر الأعمال إلحاحا يجب أن يتم من قبل الولايات المتحدة وروسيا، لأنهما تمتلكان ٩٥٪ من جميع الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، رحبت المجموعة بتصريح أوباما بأن على الولايات المتحدة مسؤولية أخلاقية في القيام بالدور الرئيسي لأنها الدولة الوحيدة على الإطلاق التي استخدمت الأسلحة النووية. بيد أنه سيكون من الضروري أيضا أن تشمل المفاوضات في وقت مبكر غيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد أعلن الرئيس أوباما عن اعتزامه إشراك سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية، وناقشت مجموعة العمل الطرق الممكنة لتنفيذ ذلك.

كان هناك تركيز على أهمية بدء العمل بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك كقياس للجدية في نزع السلاح ومنع الانتشار. وقد تم اعتبار خطوة الولايات المتحدة كبدائية للعمل. ويشار إلى أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يمكنها أن تساعد على بدء سريان اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال تقديم الدعم والإمكانيات لإنشاء وتشغيل نظام المراقبة الدولية التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تم رصد العديد من المعوقات التي تحول دون إحراز تقدم نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط؛ والدور المنوط بالأسلحة النووية في فكر جهاز الأمن الروسي؛ وبرامج الدفاع الصاروخي الأمريكية، وخاصة أجهزة الرادار والصواريخ الاعتراضية المخطط نشرها في أوروبا؛ واستمرار تزايد أهمية الأسلحة النووية في عقيدة الدفاع الوطني واستمرار الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تطوير الأسلحة النووية دون إجراء تجارب؛ وبروز قدرة الولايات المتحدة على توجيه ضربة سريعة على مستوى العالم، وخاصة أنها تسلح الصواريخ العابرة للقارات برؤوس حربية تقليدية.

حددت رئاسة الجلسة ثلاثة بنود جوهرية لتكون محورا لبقية المناقشات.

- ينبغي أن نضع في الاعتبار العلاقة بين نزع السلاح وتسوية النزاعات الإقليمية، والنظر في أفضل السبل للربط بين الجوانب الإقليمية والعالمية لنزع السلاح.
- يجب اتخاذ تدابير محددة من أجل الاستفادة بمزايا إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإلا فإن كل واحد من هذه التدابير ستجري مناقشته على حدة، وسوف يكون عرضة لتأثير معوقات سياسية قد تكون غير مرئية. فما هي الآليات التي يمكن من خلالها تنفيذ ذلك؟
- ستقتصر المناقشة حول العالم الخالي من الأسلحة النووية على نخبة صغيرة إذا كان المطلوب صياغته من الناحية الأمنية فقط. هناك حاجة لاتخاذ تدابير أخلاقية ومعيارية وقانونية للإعلان عن اعتبار استخدام الأسلحة النووية جريمة ضد الإنسانية، ودعوة المجتمع المدني بصفة عامة، والمنظمات الإنسانية خاصة، للانضمام إلى حملة الدعوة إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

٢. تدابير نزع السلاح

الدفاع ضد الصواريخ الباليستية

استمعت مجموعة العمل إلى عروض تقديمية عن وجهات النظر الروسية والأمريكية حول الدفاع الصاروخي. كان هناك اتفاق عام على أن برامج الدفاع الصاروخي الباليستي تمثل عاملا استراتيجيا يزعزع الاستقرار، ولا يحقق أي تعزيز للأمن. وجرى التأكيد على دور الصواريخ في الهجوم كما يدور في فكر الدول النووية، فضلا عن تأثيرها بوصفها حافزا للانتشار النووي في الدول التي تشعر بأنها مهددة. وينطبق هذا بصفة خاصة على الشرق الأوسط. وهكذا فإن نشر الدفاعات ضد الصواريخ الباليستية يمثل عائقا أمام نزع السلاح.

ونبّه الحاضرون إلى الأثر السلبي للمقترحات الخاصة بنشر صواريخ في شرق أوروبا على العلاقات الأمريكية الروسية. كما سلطت الأضواء على الطبيعة السياسية - في مقابل الطبيعة العسكرية الحقيقية - للمخاوف الروسية وأثر المخططات الأمريكية لنشر الدفاعات ضد الصواريخ الباليستية في بث الفرقة داخل منظمة حلف شمال الأطلسي. وذكر أيضا أن مجرد إجراء الأبحاث من جانب الولايات المتحدة في مجال الدفاع ضد الصواريخ الباليستية من شأنه أن يزعزع الاستقرار، لأن إنفاق الاستثمارات الهائلة في مجال البحث والتطوير قد يؤدي إلى تكنولوجيات جديدة تهدد التوازن والاستقرار.

الأسلحة النووية دون الاستراتيجية

استعرضت مجموعة العمل الجوانب المتعلقة بالقوات النووية قصيرة المدى والقوات النووية المتوسطة المدى، وهذه كثيرا ما يشار إليها بالأسلحة التكتيكية أو دون الاستراتيجية.

إن هناك أخطارا أصبحت تهدد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ففي حين أن الولايات المتحدة وروسيا قد اقترحتا أن تكون المعاهدة على مستوى العالم، هناك بعض العسكريين في كلتا الدولتين يشعرون بالاستياء لكون هاتين الدولتين فقط هما اللتان يحظر عليهما استخدام صواريخ بهذا المدى. ويذكر أنه بالنسبة إلى القوى الإقليمية، تعتبر الأسلحة التي يتراوح مداها ما بين ٥٠٠ و ٥٥٠٠ كم أسلحة استراتيجية. ولهذا السبب، فمن غير المرجح أن تقبل القوى الإقليمية بالقيود الواردة في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

غطت مناقشة الأسلحة دون الاستراتيجية عددا من الجوانب. يُعتقد أن عدد الأسلحة الروسية ٢٠٠٠ أو أكثر؛ وأن عدد أسلحة الولايات المتحدة نحو ٥٠٠. ذلك بالإضافة إلى الآلاف من الأسلحة الاحتياطية. وتحفظ الولايات المتحدة بقوة صغيرة قوامها حوالي ٢٠٠ من الأسلحة دون الاستراتيجية في أوروبا، وهي لا تزال توصف بأنها أساسية لضمان وحدة الناتو عبر الأطلسي. وتشكل السرية المحيطة حتى بأعداد الأسلحة النووية دون الاستراتيجية، ومواقعها، لاسيما في روسيا، عائقا كبيرا أمام مستقبل الحد من الأسلحة.

وتمثل عملية تبادل البرامج النووية بين دول حلف شمال الأطلسي عقبة كبيرة أمام معاهدة منع الانتشار النووي، لأنها في زمن الحرب قد توفر قدرات نووية لدول غير نووية في الأصل. إن لحلف شمال الأطلسي رؤيته الخاصة به في استخدام القدرات النووية والمظلة النووية، وهذا يشكل فئة منفصلة من دول غير حائزة للأسلحة النووية ولكنها تتمتع بامتيازات نووية، وتتنظر إليها الدول المحيطة بحلف شمال الأطلسي في بعض الأحيان على أنها تمثل تهديدا أمنيا ضدها.

العقيدة النووية

كان هناك اتفاق عام على أنه من الضروري التقليل من أهمية الأسلحة النووية في استراتيجيات الدفاع الوطني. ولكن السياسات الدفاعية في السنوات الأخيرة تعطي دورا متعاظما للأسلحة النووية مما أثار مشكلات كبيرة، وأدى إلى تقويض الضمانات الأمنية السلبية المتضمنة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤.

واعتبرت مجموعة العمل أن وثيقة عدم البدء باستخدام السلاح النووي على أساس بروتوكول ١٩٢٥ لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ملزمة قانونا؛ وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول الأخرى غير الحائزة لها ما دامت طرفا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف.

٣. قضايا منع الانتشار

الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

استمعت مجموعة العمل إلى ملخص عن مشروع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كما وضعه الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية. وكان قرار الولايات المتحدة بالتراجع عما كان في عهد إدارة الرئيس جورج بوش من رفض لنظام التحقق من المعاهدة المقترحة موضع ترحيب. ناقشت المجموعة شتى السبل التي يمكن من خلالها توضيح المشاكل التي ينطوي عليها اتفاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويُنظر إلى تصديق الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب باعتباره مفتاح النجاح في عام ٢٠١٠. ومن الاقتراحات التي قدمت أن تقوم منظمة الباجواش بعقد ورشة عمل حول هذا الموضوع في تشارلوتسفيل - فرجينيا. كما أن المجلس مطالب أيضا بالاتصال بكل الدول التسع التي لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب والمذكورة في المرفق الثاني، وذلك بهدف ضمان بدء سريان المعاهدة.

القضايا النووية في شبه الجزيرة الكورية

استفادت المجموعة بشكل كبير من وجود شخصيات من كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وكذلك من اليابان وروسيا والصين والولايات المتحدة. وقد شاركوا في دراسة طويلة وشاملة حول القضايا النووية في شبه الجزيرة الكورية. واستمعت مجموعة العمل إلى وجهات النظر بشأن الأسلحة النووية والطاقة النووية من كوريا الجنوبية وكوريا الديمقراطية. وشمل هذا إحساس كوريا الديمقراطية بأنها تقع تحت تهديد هجوم نووي وقائي من جانب الولايات المتحدة، وهذا هو الدافع الأساسي وراء برنامجها للتسلح.

كان الرئيس أوباما قد وعد خلال حملته الانتخابية بإجراء مفاوضات مباشرة مع إيران وكوريا الديمقراطية. وقد بدأت هذه العملية مع إيران، ولكن كوريا الديمقراطية لا تزال تنتظر. هناك رغبة في المضي قدما في المحادثات. واستمعت مجموعة العمل إلى رأى البعض بأن أفضل وسيلة لحل القضايا العالقة بين الولايات المتحدة وكوريا الديمقراطية هي تطبيع العلاقات، بما فيها أن تتعهد الولايات المتحدة بالأ تهاجم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وأن تقوم بالتنفيذ الكامل لإطار العمل المتفق عليه من جميع جوانبه.

لا بد أن يكون مفهوما أن نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية يعني التحقق من عدم وجود أسلحة نووية في كوريا الديمقراطية وكوريا الجنوبية، وإزالة المظلة النووية الأمريكية من كوريا الجنوبية، وعدم وجود أي محطات لدورة الوقود بموجب اتفاق نزع الأسلحة النووية لعام ١٩٩٢، وتصديق كلتا الدولتين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد اتفق المتحدثون من كافة التوجهات على نتيجة مؤكدة وهي أن الأسلحة النووية لم تسهم في تحقيق الأمن في شبه الجزيرة الكورية. وذكروا أيضا أنه قد يكون من الضروري لليابان أن تتخلي عن الضمانات النووية من الولايات المتحدة.

ورأى بعض المشاركين أن كوريا الديمقراطية سوف تمتثل امتثالا تاما لتنفيذ جميع التزاماتها بشأن تفكيك المنشآت إذا قامت الولايات المتحدة الأميركية بتنفيذ كل تعهداتها، كما جاء في إطار العمل المتفق عليه. بل إن كوريا الديمقراطية كانت قد بدأت بالامتثال بالفعل، ولكن هذا الاتفاق جرى التنصل منه من قبل إدارة بوش.

كان هناك اتفاق على أنه، في المدى الطويل، يجب أن يكون هناك اتفاق سلام كامل ليحل محل الهدنة. وينبغي أن تكون كوريا الجنوبية طرفا في هذا الاتفاق.

العالمية

لوحظ أن مجموعة العمل لم تمثل فيها كل من إسرائيل وباكستان والهند، وهي الدول الثلاث التي ما زالت خارج معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من وجود مشاركين في المؤتمر من هذه الدول. ويعني غياب هؤلاء أن ثمار المناقشات ستكون أقل مما ينبغي، ويجب أن تعمل منظمة الباجواش على تصحيح هذا في الاجتماعات المقبلة.

كان هناك قدر كبير من الشعور بأن العالمية لا يمكن تحقيقها. فالدول الثلاث لن تنضم إلى المعاهدة. ولا بد من إيجاد سبل أخرى لإقناعهم بالانضمام إليها. ويمكن أن يكون ذلك على غرار إعلان فرنسا (قبل الانضمام إلى المعاهدة) بأنها سوف تتصرف "كما لو كانت" طرفا في معاهدة منع الانتشار النووي. وهناك معايير أخرى يمكن أيضا تطبيقها، بما فيها الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووقف إنتاج المواد الانشطارية.

وكان هناك شعور قوي بنفس القدر لدى الجميع بأن هذه الدول لم تُمارَس عليها أي ضغوط للانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بل ولم تُعرض عليها أي حوافز حتى تفعل ذلك. والذين لديهم هذا الاعتقاد يرون أن العالمية ينبغي أن تكون في مقدمة الأولويات بالنسبة للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠. ومما أدى إلى إحباط العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن الأوضاع تُركت تتدهور منذ عام ١٩٩٥ عندما كانت العالمية جزءا هاما من تجديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وفي الواقع، في حالة الهند تغير الوضع من الضغط المعتدل إلى التعاون النشط، بدعم من مجموعة موردي المواد النووية.

وأشير إلى أن عالمية معاهدة منع الانتشار يمكن أن تتحقق كجزء من مناقشات على نطاق أوسع داخل المجتمع المدني حول عالمية المعاهدات الأخرى للحد من التسلح، مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

القضايا الإقليمية

هذا النقاش هو استكمال لموضوع العالمية. كان قرار الشرق الأوسط الذي اتفق عليه في مؤتمر المراجعة والتعديل لعام ١٩٩٥ جزءا من حزمة من القرارات أحدها قرار التمديد إلى أجل غير مسمى. في عام ٢٠٠٠، تم اعتبار ذلك القرار عنصرا أساسيا في تجديد المعاهدة. وترى بعض الدول أنه إذا بقي ذلك القرار دون تنفيذ فسوف يصبح الوضع القانوني للتمديد غير المحدود لمعاهدة منع الانتشار محلا للشك.

من المسلم به أن هناك استياء متزايدا بين الدول العربية بعد مرور ١٥ عاما من الجمود بشأن هذا الموضوع. وتقف هذه المسألة عائقا أمام نجاح مؤتمر عام ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووي. ومن بين الأفكار المطروحة تكليف شخصية من خارج المنطقة لمتابعة تنفيذ القرار وإعطائه دفعة إلى الأمام.

٤. مؤتمر عام ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة منع الانتشار

استمعت مجموعة العمل إلى عرض عن التطورات التي حدثت في الدبلوماسية النووية لجنوب أفريقيا. وتلعب جنوب أفريقيا دورا هاما في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٥. وذكر في هذا العرض أن حالة الإحباط مع عدم وجود تقدم عملي مواكب لتحرك الدبلوماسية المعتدلة يدفع جنوب أفريقيا إلى اتخاذ سبل تتسم بالمزيد من المواجهة ولكنها قد تكون أقل فعالية في التأثير على الدول الخمس الدائمة العضوية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن التراجع المتوقع لدور ائتلاف البرنامج الجديد قد تكون له آثار سلبية على نجاح مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠. وقد ناقشت مجموعة العمل إيجابيات وسلبيات هذا التحليل.

البند العاشر - الانسحاب

للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حق سيادي في الانسحاب من المعاهدة في حالة تغليب المصلحة الوطنية العليا، مع إعطاء مهلة ٣ أشهر لإعلان مجلس الأمن الدولي بالنية في الانسحاب. وقد لوحظ أنه لولا وجود هذا النص لرفضت العديد من الدول على الإطلاق الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

ومع ذلك، فهناك رأي واسع الانتشار، يقول بأن إجراءات الانسحاب يجب أن تكون أكثر صرامة. وبدا أن هناك اختلافا واضحا بين روح المعاهدة ونصوصها؛ وجرت مناقشة حول دور مجلس الأمن في معالجة المسائل السياسية والأمنية المترتبة على الانسحاب. كما تناولنا عددا من السبل التي يمكن من خلالها طرح مقاربات لمناقشة المادة العاشرة، ولكن لم يكن هناك توافق في الآراء على أي من هذه المقاربات.

توصيات لمدخلات منظمة الباجواش إلى مؤتمر المراجعة عام ٢٠١٠

وضعت مجموعة العمل عددا من المقترحات تحت تصرف مجلس منظمة الباجواش:

تعتقد مجموعة العمل أن مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ ينبغي أن يقوم بما يلي:

- إعادة تأكيد صلاحية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية "الصفقة الكبرى" والعلاقة المتبادلة بين الأعمدة الثلاثة: نزع السلاح ومنع الانتشار والاستخدامات السلمية.
- الحد من دور الأسلحة النووية في السياسات الوطنية. وهناك ثلاثة مقترحات لتحقيق ذلك - عدم البدء باستخدام الأسلحة بناء على بروتوكول عام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛ دعوة مجلس الأمن أو أي هيئة أخرى لإعلان أن استخدام الأسلحة النووية جريمة ضد الإنسانية؛ وترسيخ ضمانات الأمن السلبية السابقة وينبغي أن يكون هناك نص بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية دون استثناء. والمطلوب من مجلس منظمة الباجواش أن يصدر مذكرة مختصرة تعالج هذه الموضوعات.
- مراجعة وتحديث وتكرار لغة الخطوات العملية الـ ١٣ في البند السادس.
- الدخول في مناقشات بناءة بشأن العالمية والقرار المتعلق بالشرق الأوسط، وتعيين ممثل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية للتحرك قدما في هذه القضايا.